موجز عن التقييم

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

إدارة التقييم
موقع التقييم في المنظمة:
www.fao.org/pbe/pbee/en/index.html

تقييم عمل المنظمة في مجال الإنتاج الحيواني والسياسات والمعلومات ذات الصلة

الدور المتنامي للثروة الحيوانية

كان قطاع الثروة الحيوانية أسرع القطاعات الفرعية نمواً بأشواط في الزراعة خلال العقود المنصرمة، حيث وُجد في صميم ما سمي "الثروة الحيوانية". ولوحظ في العالم أجمع ازدياد استهلاك الفرد للمنتجات الحيوانية بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٤ غير أن هذا الرقم يحجب اتجاهاً أهم بكثير: ففي حين نما الإنتاج في البلدان المتقدمة بنسبة واحد في المائة فقط في السنة، بلغت النسبة ٥,٤ في المائة في البلدان النامية (أي بزيادة إجمالية قدرها ٨٨ في المائة خلال ١٢ سنة).

ويكون الرد على هذه الزيادات في المعدل بشكل أساسي من خلال زيادة نظم الإنتاج المكثّفة، الأمر الذي طرح مخاوف إزاء تأثيرها على البيئة وتأثيراتها السلبية المحتملة على الفقراء وازدياد خطر الأمراض الحيوانية (التي تصيب الإنسان أيضاً في بعض الحالات). وإنّ انتشار الأمراض الحيوانية (الأوبئة الحيوانية) التي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان غالباً عن طريق التجارة الدولية، يلوّح بشبح فرض شروط ومواصفات صحية أكثر فأكثر تشدداً. وفي حين أنّ زيادة التجارة هي الأولوية الرئيسية في العديد من البلدان، قد تتأثر سلباً سبل معيشة صغار المنتجين بفعل التشدد في الأنظمة.

وتؤدي منظمة الأغذية والزراعة دوراً مميزاً في هذا المحيط الأكثر فأكثر تعقيداً بعدما أوكلت وكالة الأمم المتحدة هذه مسؤولية تنمية قطاع الثروة الحيوانية. غير أنّ مجرد الاكتفاء بتوفير التقانة لم يعد له وقع كبير في الكثير من البلدان ويستلزم تحديد التدخلات الملائمة رصد الاتجاهات العالمية ومعرفة الأطر المؤسسية الأنسب وتقييم انعكاسات السياسات، وهي تستدعي جميعاً وجود فهم يتعدى القطاع بحد ذاته.

ونظراً إلى تنامي حجم قطاع الثروة الحيوانية وما له من تأثير، لا سيما الدور الأساسي للإنتاج الحيواني في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، أجري عام ٢٠٠٤ تقييم برامجي للأنشطة التي تنفذها المنظمة في مجال الإنتاج الحيواني والسياسات والمعلومات ذات الصلة (بينما خصص تقييم برامجي آخر عام ٢٠٠١ للعمل في مجال صحة الحيوان) بغية تقييم دور المنظمة وعملها المتغيرين في هذا القطاع. ودرس فريق التقييم الطرق المستخدمة في قسم الانتاج الحيوانى وصحة الحيوان في المنظمة لتلبية الطلب في هذه البيئة الحافلة بالتحديات بالاعتماد على المهارات الموجودة في القسم وفي سواه من المصادر داخل المنظمة وخارجها. وقام فريق التقييم بزيارة ٢١ بلداً في مختلف الأقاليم النامية وخصص الكثير من الوقت لاستعراض العمل المعياري والفني في مقر المنظمة وفي مكاتبها الإقليمية. كما أجريت مناقشات موسّعة ليس فقط مع موظفي المنظمة بل أيضاً مع الشركاء والمستفيدين والحكومات الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات المعنية بقضايا الثروة الحيوانية.

مهمة برنامج الثروة الحيوانية في منظمة الأغذية والزراعة

أعلن البرنامج أن مهمته تقضي **بإيضاح وتسهيل دور قطاع الثروة الحيوانية الفرعي لتخفيض الفقر وتحسين الأمن الغذائي وتحسين سلامة الأغذية بالإضافة إلى التجارة الآمنة بالثروة الحيوانية وبالمنتجات الحيوانية في ظل حماية استدامة البيئة وتنوعها الحيوي**. واقترح التقييم التعمق أكثر في هذه المهمة بحيث تتركز على مجالي التدخل الرئيسيين للبرنامج أي الحد من التأثيرات السلبية والاستفادة قدر الإمكان من منافع "الثورة الحيوانية" وتعزيز دور الثروة الحيوانية في تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر. ويكون التركيز على تحليل قطاع الثروة الحيوانية الفرعي وتوفير ما يلزم من معارف عنه في ظل مهام واسعة النطاق بدءاً بالتخفيف من حدة الفقر وصولاً إلى التجارة الدولية والصحة العامة والبيئة. أما الأنشطة الرئيسية للبرنامج في مجالات الإنتاج والسياسات والمعلومات فهي:

- تحليلات ودراسات وخطوط توجيهية وحلقات عمل عالمية عن قطاع الثروة الحيوانية دعماً لاتخاذ القرارات بالنسبة إلى السياسات والاستراتيجيات، لا سيما لصالح نظم الثروة الحيوانية الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة (الفقراء) ولتحسين المواصفات والسلامة ولاندماج أفضل بين الثروة الحيوانية والبيئة؛
- تطوير نظام معلومات عالمي لمساندة قطاع الثروة الحيوانية، الغرض منه بوجه خاص مساندة أنشطة التحليل والسياسات القطاعية؛
- إسداء مشورة تقنية مباشرة بالنسبة إلى الإنتاج والتجهيز الحيواني لأصحاب الحيازات الصغيرة وإلى سلامة الأغذية ومواصفاتها وإلى الاندماج الأفضل بين الثروة الحيوانية والبيئة؛
- بلورة الاستراتيجية العالمية لإدارة الموارد الوراثية الحيوانية والتي تتمثل إحدى أهم عناصرها بإعداد المطبوع عن **حالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم**، بما في ذلك بناء القدرات القطرية لإعداد تقارير الحالة القطرية.

ويحظى قسم كبير من البرنامج بمستويات عالية من التمويل من خارج الميزانية من جهات مانحة متنوعة، لا سيما العمل على السياسات المساندة للفقراء والعمل على الثروة الحيوانية والبيئة والعمل على الموارد الوراثية الحيوانية وإن بنسبة أقلّ.

النتائج

اتضح للتقييم أنّ برنامج الثروة الحيوانية في المنظمة يواكب التطور الذي شهده قطاع الثروة الحيوانية على النطاق العالمي ومع الأهداف الإنمائية للألفية. كما أنه يتماشى مع انتقال المنظمة إلى التركيز بقدر أكبر في عملها على الاعتبارات المعيارية والمتعلقة بالسياسات وأيضاً مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة. وأثنى التقييم على تركيز البرنامج على إطار "السلع العامة" مع أنه يعتبر أنه لا زال بالإمكان تحسين التخطيط الاستراتيجي.

وبرنامج الثروة الحيوانية في المنظمة هو في طليعة حملة التغيير في المنظمة من خلال استحداث وحدة للسياسات الداخلية وقد أثبت قدرته على استقطاب تمويل ملحوظ من الجهات المانحة للعمل المعياري. غير أنّ التقييم لاحظ عدم الاستفادة من إمكانية إدراج الثروة الحيوانية بفعالية أكبر ضمن عمل وحدات أخرى في المنظمة وإبراز العمل في مجال الثروة الحيوانية بقدر أكبر بالإجمال نظراً إلى أهميته المتنامية.

ويثمّن عمل المنظمة بوجه خاص في البلدان التي تنشط فيها، لكن لوحظ بالإجمال أنّ المنظمة تفتقر إلى الموارد اللازمة لتأمين تغطية قطرية فعالة وبوجه أعمّ أنّ البرنامج غير بارز على المستوى العالمي. وقلما هناك ما يشير إلى وجود نهج استراتيجي أو برامجي في الأنشطة الميدانية واعتُبر أنّه كان بالإمكان في الكثير من الحالات تحقيق تأثير أكبر للتدخلات التقنية لو ارتبطت بشكل أوثق بأنشطة دعم السياسات.

تساند مهمة البرنامج تركيز المنظمة على الأمن الغذائي، مع الاعتراف صراحة بأنّ «الثروة الحيوانية» هي المحرك الأساسي في قطاع الثروة الحيوانية في الكثير من البلدان الأعضاء. ولا تزال الطريق إلى تحقيق الرؤية طويلة وتستوجب تحديد المجالات التي يمكن برنامج الثروة الحيوانية فيها أن يكون استباقياً وأن يحقق قيمة مضافة من خلال الاستفادة من المجالات التي للمنظمة فيها ميزة مقارنة لوضع المعايير والمواصفات وللتحليل (مثل تحليل اتجاهات الثروة الحيوانية من المستوى العالمي وصولاً إلى المستوى المحلي وتصميم الأطر المؤسسية الكفيلة بمساعدة الفقراء في الريف). وقد تدعو الحاجة إلى التوافق على سياسات أو خطوط توجيهية تنظيمية صريحة وستواصل بلا شك الحاجة إلى العمل بشكل وثيق مع أبرز المؤسسات الأخرى العاملة في هذا المجال ومنها مثلاً المنظمة العالمية لصحة الحيوان والمعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية.

وأقرّ التقييم التغييرات المقترحة في توجه البرنامج اعتباراً من عام ٢٠٠٦ من خلال تحويل عمل المنظمة في قطاع الثروة الحيوانية باتجاه استراتيجية تتسم بقدر أكبر من الاتساق استناداً إلى الأهداف الإنمائية للألفية وإلى مجالات السلع العامة الثلاثة: الإنصاف (الفقر)؛ البيئة (الموارد الطبيعية)؛ والصحة العامة البيطرية. وسيتسم البرنامج بتفعيل تركيزه على تقديم المعلومات والمساعدة لوضع السياسات، مدعوماً بتدخلات فنية حيثما يكون لها أوسع تأثير ممكن. وكان برنامج الثروة الحيوانية في هذا المجال في صدارة تحرّك المنظمة باتجاه مزيد من التركيز على المعلومات والسياسات وتركيز أقل على نقل التقانة. وفي مجال تغير السياسات، لاحظ التقييم أنه يجدر بالمنظمة تأدية دور حاسم بالنسبة إلى:

- تقديم البراهين على تأثير تغير السياسات على تحقيق الأهداف العالمية ولا سيما الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي؛
- تحديد المجالات التي قد تؤثر فيها السياسات القطرية أو الإقليمية على بلدان أو أقاليم أخرى، خاصة عن طريق التجارة؛
- تيسير تكرار أفضل الممارسات بين مختلف البلدان.

وكانت الغاية من توصيات محددة صادرة عن التقييم تعزيز قدرة المنظمة على توفير الخدمات إلى البلدان الأعضاء في تلك الميادين، بما يشمل:

■ **الانتقال من نقل التقانة إلى تغيير السياسات:** يجب أن يتركز برنامج عمل المنظمة على المستوى القطري بقدر أكبر على المستويين السياسي والاستراتيجي، سواء أكانت تلك المساعدة موجهة إلى القطاع التجاري الصناعي أو إلى صغار المزارعين. وللمنظمة ميزة مقارنة هامة لدعم تغيير السياسات في قطاع الثروة الحيوانية. لكن تحقيق تأثير فعلي في هذا المجال يستوجب بذل الجهود لتخطي الأطراف النظيرة التقليدية للمنظمة في وزارات الزراعة ومحاولة لفت الانتباه على مستويات أعلى واستراتيجية أكثر لصنع السياسات، في وزارات التخطيط أو المالية مثلاً. وستواصل المشاريع الميدانية القائمة على التقانة لعب دور محوري، لكنها ستبقى بشكل أساسي أدوات لإحداث التغييرات في السياسات والمؤسسات والسلوكيات ولدعمها.

■ **استخدام الرؤية الاستراتيجية لتحديد أولويات البرنامج الميداني:** إنّ الرؤية الاستراتيجية الأهمّ التي يطبّقها قسم الثروة الحيوانية في المقر الرئيسي، استناداً إلى الأطر الدولية للسلع العامة، يجب أن تشكل الأساس لتحديد الأولويات ولنهج متسق لتقديم المساعدة الفنية له. ويقضي هذا بمراعاة الخصوصيات الإقليمية والقطرية وينبغي بالتالي إشراك الموظفين الميدانيين مباشرة في وضع الاستراتيجيات لطرح الظروف والمخاوف الإقليمية والقطرية.

■ **تجنّب المبالغة في ما هو متوقّع من أنشطة المساعدة الفنية وفي مجال السياسات:** يجب أن تبقى المساعدة الفنية وفي مجال السياسات أولوية لكن مع الحرص على ألا تتعدى التوقعات بشأن الاستجابة لطلبات المساعدة هامش مهارات الموظفين والموارد المتاحة. بل يجب النظر أكثر في إمكانية أن تلعب المنظمة دور الميسّر عوضاً عن الاكتفاء دوماً بتقديم المساعدة مباشرة والعمل من خلال شراكات، لا سيما في مجال نقل التقانة على المستويين الإقليمي والقطري.

■ **اعتبار الثروة الحيوانية جزءاً من نظم الإنتاج المدمجة:** يجب أن يكون دعم الإنتاج الحيواني، خاصة عند العمل مع الفقراء، مدمجاً بشكل وثيق ضمن نهج خاص بسبل العيش على مستوى المزرعة ككل عوضاً عن التعاطي معه باعتباره مجالاً فنياً فحسب. لذا يجدر بالسياسات أن تضمن الاندماج المتسق والفعال للأنشطة المتصلة بالثروة الحيوانية ضمن المساعدة الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، باعتبار ذلك جانب من جوانب الإنتاج المتعددة.

■ **تشكيل فرق فنية ميدانية أقوى في المكاتب الإقليمية للمنظمة:** يجدر بالمنظمة امتلاك دعم فني قوي أقرب إلى البلدان النامية. والمكان الأفضل لذلك هو على مستوى المكاتب الإقليمية حيث يسمح وجود فرق مركزية إقليمية تضمّ ثلاثة فنيين دوليين وموظفين قطريين إضافيين بتأمين تغطية أشمل وبتخفيف العبء عن المقر الرئيسي وبتوفير دعم فني كامل أكثر وسهل المنال.

■ **ترشيد العمل في مجال الموارد الوراثية:** يجب توضيح العمل في مجال الموارد الوراثية الحيوانية وتعزيزه بطريقتين. أولاً، ينبغي أن يركز العمل من جديد على قضايا الصيانة لتسريع عجلة الانتقال إلى الاستخدام، بما يشمل التربية والتقانة الحيوية والأمن الحيوي وتبادل الموارد الوراثية. وثانياً، يجب أن يحظى العمل في مجال الموارد الوراثية الحيوانية بمكانة أبرز في المنظمة وأن يرتبط بسائر الأعمال في مجال الموارد الوراثية والأمن الحيوي، لا سيما بالنسبة إلى النباتات.

وبوجه عام، اعتُبر برنامج الثروة الحيوانية في المنظمة إحدى أبرز البرامج التقدمية والمبتكرة في المنظمة، إذ إنه يسعى جاهداً إلى تطوير وتطبيق طرق جديدة تتناسب مع تغير مناخ العمل في مجال التنمية الريفية. وقد أحرز البرنامج تقدماً ملحوظاً باتجاه تحديد التحديات والفرص في قطاع الثروة الحيوانية الديناميكي. وتعتبر التغييرات البرامجية المزمع إدخالها في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦–٢٠١١ خطوة إيجابية للتوصل إلى رؤية تركز على توفير المعلومات والمساعدة للسياسات. غير أنّ هذه العناصر تبقى من العموميات ومن الضروري معرفة مدى إمكانية مساهمة المنظمة في هذين المجالين (المعلومات والسياسات) بشكل محدد.

وأيّد فريق التقييم المؤلف من ٨ أعضاء هذا البرنامج بشدة وخلص إلى أنّ دور المنظمة في هذا القطاع لا يزال محورياً وإلى أنّ ما يبذل من جهود لتعزيز تركيز الأنشطة البرامجية والاستراتيجية ذات الصلة إنما تصب في الاتجاه الصحيح.

الاستعراض النظير

طلب إلى فريق من الخبراء الدوليين الخارجيين في مجال الثروة الحيوانية استعراض استنتاجات التقييم وإبداء رأيهم لمساعدة المنظمة على الاستفادة منها على أكمل وجه. وقد أيّد فريق الخبراء نهج السلع العامة الذي اتبعته المنظمة وأثنى على المبادرات الثلاث المميزة في قطاع الثروة الحيوانية بقيادة قسم الثروة الحيوانية: صيانة الموارد الوراثية الحيوانية وإدارتها، مبادرة السياسات المساندة للفقراء في مجال الثروة الحيوانية ومبادرة الثروة الحيوانية والبيئة والتنمية. ووافق فريق الخبراء بوجه عام على توصيات التقرير مشدداً على المجالات المشتركة بين الاختصاصات وعلى الموارد الوراثية لحيوانات المزرعة وعلى تحديد أولويات البرنامج الميداني. ولاحظ الفريق أنه يجدر بالمنظمة أن توضح دورها في قطاع الثروة الحيوانية للأطراف الفاعلة الأخرى (القطاع المؤسسي والأهلي والخاص) حفاظاً على التنسيق والتكامل.

استجابة الإدارة للتقييم

أيّدت إدارة المنظمة بدورها التوصيات لا سيما بالنسبة إلى التركيز على الأهداف الإنمائية وليس على نظم الإنتاج. وتضمّنت استجابة الإدارة العليا خطة تنص على التوقيت والمسؤوليات لتطبيق توصيات التقييم الموافق عليها.

استنتاجات الأجهزة الرياسية في المنظمة (لجنة البرنامج)

اعتبر ممثلو البلدان الأعضاء في لجنة البرنامج التقرير مفيداً. وإنّ حجم الموارد من خارج الميزانية التي استقطبها البرنامج، وعلى الأخص للعمل المعياري، يشهد على أهمية البرنامج بالنسبة إلى البلدان الأعضاء وعلى تقديرهم البالغ للعمل الذي يضطلع به. ورغم الموافقة على التوصيات بالإجمال، لاحظ ممثلو البلدان أنّ الإدارة وفريق الاستعراض النظير وافقا أيضاً إلى حد كبير على تقرير التقييم وأنّ الإدارة تتجه إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عنه.

المراجع

تقييم إنتاج الثروة الحيوانية والسياسات والمعلومات ذات الصلة (البرنامج ٢–١–٣) الوثيقة PC 93/5، متاحة على العنوان التالي:
http://www.fao.org/docrep/meeting/009/j4779e/j4779e00.htm

استجابة الإدارة، الوثيقة PC 93/5-Sup.1، متاحة على العنوان التالي:
http://www.fao.org/docrep/meeting/009/j4858e.htm

تقرير فريق الاستعراض النظير، الوثيقة PC 93/5-Sup.2، متاحة على العنوان التالي:
http://www.fao.org/docrep/meeting/009/j5285e.htm

تقرير الدورة الثالثة والتسعين للجنة البرنامج، روما، ٩–١٣/٥/٢٠٠٥، الوثيقة CL 128-11، متاحة على العنوان التالي:
http://www.fao.org/docrep/meeting/009/j5451e.htm